معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 16/ العدد 2 (ديسمبر 2021): ص.ص:369-387

تداعيات جائحة كورونا على التوازنات الداخلية والخارجية للدول العربية المصدرة للنفط

The repercussions of the Corona pandemic on the internal and external balances of Arab oil-exporting countries

د. حميدة أوكيل [1]. د. فتيحة خوميجة [2] *. ط.د. فاطنة سنوساوي [3]

[1] جامعة البويرة، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، الجزائر،
h.oukil@univ-bouira.dz

[2] جامعة البويرة، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، الجزائر،
f.khomidja@univ-bouira.dz

[3] جامعة البليدة 2، مخبر المقاولة، تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة، الجزائر،
ef.senoussaoui@univ-blide2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/04؛ تاريخ القبول: 2021/10/22؛ تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

نهدف من خلال دراستنا هذه معرفة انعكاسات جائحة كورونا على متغيرات السوق النفطية للدول العربية المصدرة للنفط كآثار أولية ومدى تأثيرها على التوازنات الداخلية والخارجية لهذه الدول.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها انعكست الصدمة المزدوجة لتهاوي أسعار النفط وتراجع الطلب النفطي العالمي سلباً على كمية وقيمة الصادرات العربية والتي عرفت تراجعا قياسيا مما أثر بشكل مباشر على التوازنات الداخلية للدول العربية المصدرة للنفط خاصة معدلات النمو التي عرفت في مجملها انكماشاً حادا انعكس على معظم مؤشرات الأداء الاقتصادي الأخرى كالبطالة والتضخم وضغوطات مالية خاصة في مجال الانفاق العام مما فرض على هذه الدول تبني إجراءات لدعم تعافي الاقتصاد والتخفيف من أثار الجائحة.

* المؤلف المرسل.

كلمات مفتاحية: جائحة كورونا؛ الأداء الاقتصادي؛ السوق النفطية؛ الدول العربية المصدرة للنفط؛ إجراءات مواجهة الجائحة.

Abstract:

Through our study, we aim to find out the implications of the CORONA pandemic on the oil market variables of arab oil-exporting countries as preliminary effects and their impact on the internal and external balances of these countries.

The study reached several results, most notably the double shock of the plunging oil prices and the decline in global oil demand negatively on the quantity and value of Arab exports, which witnessed a record decline, which directly affected the internal balances of Arab oil-exporting countries, especially growth rates, which were known as a whole by a sharp contraction that was reflected on most indicators Other economic performance, such as unemployment, inflation, and financial pressures, especially in the field of public spending, forced these countries to adopt measures to support the economic recovery and mitigate the effects of the pandemic.

Keywords: Corona pandemic; economic performance; oil market; Arab oil-exporting countries; measures to confront the pandemic.

1. مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي ظرفاً استثنائياً وأسوء ركود له منذ أزمة الكساد الكبير لـ 1929 نتيجة الأزمة الصحية العالمية التي تحولت لأزمة اقتصادية خلفت عواقب وخيمة مست مؤشرات الأداء الاقتصاد الكلي وأوصلت النشاط الاقتصادي لأدنى مستوياته وباعتبار النفط مصدر وصناعة استراتيجية لبعض الدول العربية فلم تكن السوق النفطية في منآى عن تداعيات الجائحة وتبعته من آثار على متغيرات داخلية وخارجية لهذه الدول.

وانطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية لسوق النفط وآثاره على التوازنات الداخلية والخارجية للدول العربية المصدرة له برزت اشكالية ورقة بحثنا.

إشكالية الدراسة: كحوصلة لما سبق تتبلور اشكالية دراستنا فيما يلي:

ما هي تداعيات الأزمة الصحية العالمية على التوازنات الداخلية والخارجية للدول العربية المصدرة للنفط؟

فرضيات الدراسة: سننطلق في دراستنا هذه من الفرضيات التالية:

✍ صاحب الأزمة الصحية العالمية انكماشا في معدلات النمو الاقتصادي مما جعل معظم مؤشرات الأداء الاقتصادي العالمي الأخرى تعرف مستويات بلغت حدها الأدنى.

✍ كان لتأثر السوق النفطية العالمية بالأزمة الصحية بالغ الأثر على تراجع متغيرات السوق النفطية العربية خاصة ما تعلق بكمية وقيمة صادراتها النفطية.

✍ أدت هيمنة قطاع النفط على اقتصاديات الدول العربية خاصة المصدرة للنفط إلى اختلال توازناتها الداخلية والخارجية تبعا لانهيار متغيرات السوق النفطية العربية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع الدراسة من خلال الوقوف على حصيلة الانعكاسات التي فرضها فيروس كورونا على المستوى العالمي وعلى الدول العربية المصدرة للنفط من خلال تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي سواء على مستوى التوازن الداخلي أو التوازن الخارجي.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال ورقة بحثنا هذه إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على مؤشرات الأداء الاقتصادي العالمي على خلفية جائحة كورونا من خلال تحليل وضعية السوق النفطية العالمية.
- إبراز وضعية متغيرات السوق النفطية العربية للدول المصدرة.
- إبراز انعكاسات الجائحة على مستوى التوازن الداخلي والخارجي للدول العربية المصدرة للنفط.
- توضيح أهم الإجراءات والتدابير المتخذة للحد من تداعيات الجائحة على السوق النفطية سواء على مستوى منظمة أوبك أو على المستوى الاقليمي

الدراسات السابقة:

- دراسة (سيد اعمر زهرة وبن عبد الفتاح دحمان، 2020) بعنوان: تداعيات

فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي – مخاطر وانعكاسات على الوطن العربي-، وهدفت الدراسة إلى توضيح الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا على الدول العربية ومختلف الجهود الدولية والعربية المبذولة للقضاء على الوباء، وقد توصلت الدراسة إلى أن الفيروس كان له آثار سلبية على الاقتصاد العالمي خصوصا تراجع معدل النمو العالمي الذي انعكس سلبا على الاقتصاديات العربية خصوصا في ظل اعتمادها على قطاع السياحة وصادرات النفط.

- دراسة (نصر الدين توات، 2021) بعنوان: أثر جائحة كورونا (موفيد-19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية، وهدفت الدراسة إلى توضيح الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا في المنطقة العربية وذلك في النصف الأول من سنة 2020 من خلال الأثر على متغيرات مربع كالدور، وتوصلت الدراسة إلى أن الجائحة أدت إلى أثار سلبية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الدول العربية بسبب اعتمادها الكبير على النفط والسياحة في ايراداتها، وهو ما دفع بهذه الدول القيام بمجموعة من السياسات النقدية والمالية.

محاور الدراسة: لمعالجة الموضوع سنحاول التطرق للمحاور التالية:

- المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي العالمي تزامناً والأزمة الصحية.
- الانعكاسات الأولية لجائحة كورونا على متغيرات سوق النفط للدول العربية المصدرة للنفط
- انعكاسات جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط وإجراءات المجابهة.

2. المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي العالمي تزامنا والأزمة الصحية:

صاحب الأزمة الصحية العالمية شللا شبه كلي للنشاط الاقتصادي أوصل مستوى الأداء إلى أدنى مستوياته فتحولت الأزمة الصحية إلى أزمة اقتصادية ترجمت في تهاوي مختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي العالمي والتي نوضحها في النقاط التالية:

1.2 معدلات النمو: حسب تقرير أفاق الاقتصاد العالمي الصادر بجانفي 2021 فإن نمو الاقتصاد العالمي انخفض من 2,9% لسنة 2019 إلى 3,5- % لسنة 2020 إذ أن

مختلف دول العالم حققت في سنة 2020 معدلات نمو سالبة، إذ حققت الدول المتقدمة انكماشا بحوالي 4,9%، هذا الانكماش راجع إلى انكماش أداء أغلب الدول أهمها (الولايات المتحدة الأمريكية - 3,4%، منطقة اليورو -7,2 % وذلك بتحقيق كل من اسبانيا -11,1 % وإيطاليا -9,2 % و فرنسا - 9 % ، بريطانيا - 10% ، أما الدول الصاعدة والاقتصاديات النامية فحققت معدل- 2,4 %.[1]

2.2 التجارة الدولية: أثرت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة كورونا بشكل كبير على التجارة العالمية خلال سنة 2020 حيث انخفضت بحوالي 9%، إذ انخفضت تجارة السلع المنظورة بحوالي 6% بينما انخفضت تجارة السلع غير المنظورة بحوالي 16,5%، وتجدر الإشارة إلى أن التأثير على التجارة الدولية كان كبيرا خلال النصف الأول من السنة وذلك بواقع 15%.[2]

3.2 سوق العمل: شهد سوق العمل صدمة غير مسبوقة في سنة 2020 إذ أدى الإغلاق التام المتخذ من طرف الدول إلى انخفاض ساعات العمل، حيث تم فقدان 8,8% من ساعات العمل مقارنة بسنة 2019 وهو ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل - محسوبة على أساسا 48 ساعة عمل في الأسبوع- وتبعا لانخفاض ساعات العمل تم فقدان حوالي 33 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم، وهو ما جعل معدل البطالة يرتفع بحوالي 1,1% لتبلغ 6,5%.[3]

4.2 سوق النفط: لم تكن السوق النفطية في منآى عن تأثيرات الفيروس، ومن أهم التأثيرات على سوق النفط نجد:[4]

1.4.2 الطلب النفطي العالمي: تشير الإحصائيات الأولية إلى تراجع قياسي في الطلب العالمي على النفط في عام 2020 بنحو 9,75 مليون برميل/يوم مقارنة مع عام 2019 مسجلا 90,01 مليون برميل/يوم، حيث انخفض طلب مجموعة الدول الصناعية بنحو

(1) -International Monetory Fund, ***World Economic Outlook Update*** , Washington, 26 january 2021.
(2)- UNCTAD,***Global Trade Update***, Genève, 2021.
(3)- ILO, ***ILO Monitor : COVID-19 and the world of work***, *seventh edition*, Genève, 25 january2021, p p1-2.
(4) - OPEC ,**OPEC Monthly Oil Market Report**, Vienna, january 2021.

5,53 مليون برميل/يوم ليصل 42,16 مليون برميل/يوم كما انخفض طلب الدول النامية والمتحولة بنحو 4,21 مليون برميل/يوم ليصل إلى 47,86 مليون برميل/يوم.

2.4.2 العرض النفطي العالمي: على خلفية اتفاق أوبك+ وحسب الإحصائيات الأولية فإن الامدادات النفطية العالمية في سنة 2020 شهدت انخفاضا كبيرا بمقدار 6,31 مليون برميل/يوم ليبلغ حوالي 93,47 مليون برميل/ يوم.

3.4.2 أسعار النفط العالمي: كمحصلة للتطورات التي شهدها الطلب والعرض النفطيين العالميين شهدت الأسعار تهاويا، حيث تهاوت إلى أدنى مستوياتها في شهر أفريل إذ بلغت أسعار غرب تكساس الأمريكي في 20 أفريل 2020 حوالي -37,63 دولار، في حين انخفضت أسعار خام برنت يوم 28 أفريل 2020 إلى 20,46 دولار وهو أدنى مستوى منذ 2002.

3. الانعكاسات الأولية لجائحة كورونا على متغيرات سوق النفط للدول العربية المصدرة للنفط:

باعتبار الدول العربية المصدرة للنفط طرف فاعل في سوق النفط العالمي فقد كان للجائحة انعكاسات على متغيرات سوقها من حيث كمية الصادرات وقيمتها كآثار أولية لتتبع بانعكاسات على الأداء الاقتصادي الكلي.

1.3 الانعكاسات على كمية الصادرات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط:

تبعا لتداعيات الجائحة على الطلب النفطي العالمي والاتفاق التاريخي لخفض الإنتاج(أوبك +) وتدابير الاغلاق تشير الإحصائيات الأولية إلى انخفاض كمية الصادرات للنفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2020 بنحو 1,7 مليون برميل، يوم مقارنة بالربع السابق لعام 2019 والبالغ 16,2% مليون برميل/يوم بمستوى 1,7 مليون برميل/يوم وهو ما يلخصه الجدول الموالي:

الجدول 1: التطور الربع سنوي في كمية صادرات النفط في الدول العربية المصدرة للنفط **مليون برميل/ اليوم**

الدول	الربع الاول 2020	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2020	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2021
الإمارات	2,897	2,435	2,296	2,222	2,313
البحرين	0,171	0,170	0,169	0,171	0,170

الجزائر	0,575	0,485	0,399	0,440	0,443
السعودية	7,553	7,089	6,513	6,834	6,240
العراق	3,647	3,469	2,658	2,810	2,995
قطر	0,408	0,368	0,408	0,419	0,413
الكويت	2,348	2,137	1,858	1,926	1,950
الإجمالي	17,599	16,153	14,301	14,822	14,524

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على معطيات: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية، الكويت، أعداد مختلفة.

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ ان كمية الصادرات النفطية لدول الدراسة شهدت خلال الربع الثاني تراجعا بحوالي 1,47 مليون برميل/ يوم إذ يعود هذا التراجع إلى بداية تطبيق الاتفاق التاريخي لأوبك+ لخفض الإنتاج وذلك بداية من الفاتح ماي 2020، لتعرف كمية الصادرات النفطية خلال الربع الثالث انخفاضا كبيرا وصل إلى حوالي 14,301 مليون برميل/ يوم، ويعود هذا التراجع إلى تزايد الالتزام باتفاق أوبك+، لتشهد في الربع الرابع ارتفاعا بنحو 521 ألف برميل/ يوم وذلك نتيجة دخول اتفاق أوبك+ مرحلته الثانية والتي تميزت بتقليص تخفيضات اتفاق الاوبك، ومع اتخاذ السعودية قرار تخفيض إنتاجها بشكل طوعي خلال شهري فيفري ومارس بحوالي مليون برميل/ يوم شهدت كمية الصادرات النفطية في هذه الدول تراجعا بحوالي 0,298 مليون برميل/ يوم.

2. 3 الانعكاس على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط:

إن الانخفاض الحاد لمتوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الثاني لسنة 2020 أثر على قيمة الصادرات النفطية إذا انخفضت بشكل قياسي، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول 2: التطور الربع سنوي في قيمة صادرات النفط في الدول العربية المصدرة للنفط مليار دولار

الدول	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2020	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2021

الإمارات	13,6	6,4	9,3	9,1	12,5
البحرين	0,8	0,4	0,7	0,7	0,9
الجزائر	2,7	1,2	1,6	1,8	2,4
السعودية	36,0	16,0	26,2	27,8	33,8
العراق	14,0	8,0	10,2	11,1	16,3
قطر	2,0	0,9	1,6	1,7	2,3
الكويت	11,0	4,7	7,4	7,8	10,6
الإجمالي	80,1	37,6	57	60	78,8

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على معطيات:

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية**، مرجع سبق ذكره.

انعكس الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار خامات الدول العربية خلال الربع الثاني وخاصة في شهر أفريل على قيمة صادراتها النفطية، إذ انخفضت بشكل قياسي وذلك بحوالي 42,5 مليار دولار أي بنسبة 53,05%، ومع بداية تطبيق الاتفاق التاريخي لأوبك + والذي انعكس ايجابا على الأسعار وهو ما صاحبه ارتفاع في قيمة صادرات الدول العربية تحسنا بحوالي 19,4 مليار دولار في الربع الثالث، ورغم هذا التحسن بقيت قيمتها دون مستويات ما قبل جائحة كورونا، ليواصل التحسن الطفيف في الربع الرابع بحوالي 3 مليار دولار.

لينعكس الارتفاع الملحوظ في الأسعار خلال الربع الأول 2021 إيجابا على قيمة صادرات الدول العربية إذ ارتفعت بحوالي 18,8 مليار دولار أي بنسبة 31,33% وهو ما جعلها تعود إلى مستويات ما قبل الجائحة.

4. انعكاسات جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط وإجراءات المجابهة:

1.4 انعكاسات جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط:

تأثرت الاقتصاديات العربية في عام 2020 كغيرها من دول العالم بالتداعيات السلبية للأزمة الصحية العالمية لا سيما الدول المصدرة للنفط نتيجة ارتباط اقتصادياتها بالإيرادات النفطية والتي عرفت تهاوياً مما ينبئ بانكماش اقتصادي ومن

أهم الانعكاسات على الأداء الاقتصادي لهذه الدول نجد:

1.1.4 الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للتوازن الداخلي:

1.1.1.4 الانعكاس على معدلات النمو: تأثرت الدول العربية المصدرة للنفط بالتطورات في الأسواق العالمية للنفط التي شهدت تراجعا في مستويات نمو الطلب على النفط وانخفاضا في الأسعار العالمية نتيجة انتشار فيروس كورونا الذي أدى إلى انكماش الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية بنسبة 4,4% عام 2020 وكان الأثر أعمق على الدول العربية التي انكمشت اقتصادياتها بـ 5,3% نتيجة تراجع مستويات القيمة المضافة في عدد من القطاعات خاصة الاستخراجية التي تساهم بنحو 53% من القيمة المضافة لقطاعات الإنتاج السلعي و27% من إجمالي الناتج للدول العربية متأثرة بظروف الاغلاق، زيادة على تضرر المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تساهم بنحو 45% من إجمالي الناتج المحلي،[1] زيادة لتأثرها من إجراءات تخفيض الإنتاج المقررة في إطار إتفاق (أوبك+) التي تراجعت على إثره كميات إنتاج النفط في دول المجموعة بنسب تتراوح بين 6 و12% عام 2020 وتراجع أسعاره في الأسواق الدولية بنسبة 35%، [2]علاوة على تأثير الايرادات النفطية بشكل مباشر أو غير مباشر في حفز النشاط غير النفطي وهو ما يعكس عمق تأثير الجائحة على الأسواق النفطية وتبعياتها على أداء اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط، والتي ترجمت بتراجع معدلات النمو التي تفاوتت من دولة لأخرى وهو مايظهره الجدول الموالي:

الجدول 3: معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط

الدول	السعودية	الإمارات	قطر	الكويت	البحرين	الجزائر	العراق	الدول النفطية الرئيسية المصدرة للنفط
2019	0,3	1,7	0,2 -	0,9	0,2	0,8	3,9	2,8
2020	4,1 -	5,8 -	2,6 -	7,4 -	5,4 -	4,6 -	11,0 -	7,7 -

المصدر: صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، الإصدار الثالث عشر، أبو ظبي،

(1)- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الحادي عشر، أبو ظبي، أفريل 2020، ص14.

(2)- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الاصدار الثالث عشر، أبو ظبي، أفريل 2021، ص15.

أفريل 2021، ص69.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط عرفت انكماشاً متفاوتاً وذلك بحسب طبيعة اقتصاديات الدول وارتباطها بالقطاع النفطي، حيث تشير إحصائيات صندوق النقد العربي إلى انكماش الاقتصاديات العربية بنسبة 4,4 % خلال عام 2020 في حين سيكون الأثر أعمق على الدول المصدرة للنفط بنسبة 5,2 % (إضافة ليبيا، اليمن وعمان) وذلك نتيجة تعطيل الأنشطة الاقتصادية مما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي.

2.1.1.4 الانعكاس على اتجاهات تطور الأسعار المحلية:

أثرت جائحة كورونا على مستوى المعروض من السلع والخدمات نتيجة اضطرابات الإمداد العالمية مما تسبب في ارتفاع أسعار السلع والخدمات، كما أدى تراجع مستويات الدخول وفقدان الوظائف إلى انكماش الطلب الكلي وهو ما عمل على امتصاص جانب من الضغوط التضخمية، كما عرفت بعض الدول العربية زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة وتوسيع الوعاء الضريبي، وكمحصلة للتطورات ارتفع معدل التضخم في الدول العربية ليصل إلى 14,4% عام 2020 مقارنة ب 4,9 % خلال عام 2019 للدول العربية اجمالاً وارتفاعاً بحوالي 1,79 % في الدول العربية المصدرة للنفط، وأما فيما يخص تطورات معدلات التضخم حسب الدول يوضحها الجدول الموالي:

الجدول 4: اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول المصدرة للنفط

الدول	السعودية	الإمارات	قطر	الكويت	البحرين	الجزائر	العراق	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط
2019	-2,1	-1,8	-0,9	1,1	1,0	2	-0,2	2,7
2020	3,4	-2,1	-2,5	2,1	-2,3	2,4	0,6	3,5

المصدر: صندوق النقد العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص70.

إن القراءة الأولية للجدول أعلاه توضح تأثر معدلات التضخم باتجاه زيادة وتراجع هذه المعدلات ويعزى ذلك إلى الإجراءات الاحترازية التي قامت باتخاذها معظم الدول الأمر الذي أثر على مستويات العرض والطلب من السلع والخدمات في اتجاهات ذات أثر متباين على معدلات التضخم، ففي دول مجلس التعاون الخليجي كان للإجراءات

الاحترازية تأثير متباين فمن ناحية عرفت أسعار السلع ارتفاع نسبي نتيجة التدابير في حين تأثر المستوى العام للأسعار بالزيادة في مستويات ضريبة القيمة المضافة، في حين الجزائر كان ارتفاع معدل التضخم بحوالي 2,42% كمحصلة لارتفاع المواد الغذائية، الصحة، السكن والمشروبات...، في حين تأثرت بمستويات الانفاق العام في العراق الذي أدى إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي تراجع مستويات الضغوط التضخمية.

3.1.1.4 الانعكاس على الموازنة العامة:

كان للأزمة الصحية أثر كبير على الأوضاع المالية للدول العربية نتيجة تدخلات السياسة المالية التوسعية في مسارات المالية العامة لهذه الدول، وهو ما أثر سلباً على العجوزات ونسب المديونية العامة فبالرغم من استمرار الجائحة والتي تستلزم تبني سياسات مالية توسعية لدعم التعافي للاقتصاد يتبين على هذه الدول تسريع وتيرة ترشيد الانفاق العام مع التركيز على تدخلات انتقائية للإنفاق داعمة للنمو، والجدول التالي يوضح رصيد الموازنة لهذه الدول:

الجدول 5: رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %

الدول	السعودية	الإمارات	قطر	الكويت	البحرين	الجزائر	العراق	الدول العربية المصدرة للنفط
2019	- 4,44	5,48	0,98	- 20,26	- 4,72	- 5,63	- 1,52	- 2,42
2020	- 11,67	- 6,31	0,09	- 44,96	- 12,48	- 13,03	- 14,5	- 12,65

المصدر: صندوق النقد العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص75.

ما يلاحظ من الإحصائيات المبينة في ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2,42 % عام 2019 إلى 12,65 % خلال عام 2020 وهو ما يعكس الارتفاع الكبير في نفقاتها وانخفاض وتهاوي ايراداتها خاصة النفطية منها، حيث تراجع النشاط النفطي بشكل كبير خلال الجائحة مما أثر على الأوضاع المالية وفرض على هذه الدول ضغوطات في مجال الانفاق العام لتمويل حزم للتخفيف من أثر الجائحة ودعم التعافي، ويمكن توضيح وضعية موازنة الدول العربية المصدرة للنفط في الشكل التالي:

الشكل 1 : وضعية موازنة الدول العربية المصدرة للنفط خلال جائحة كورونا

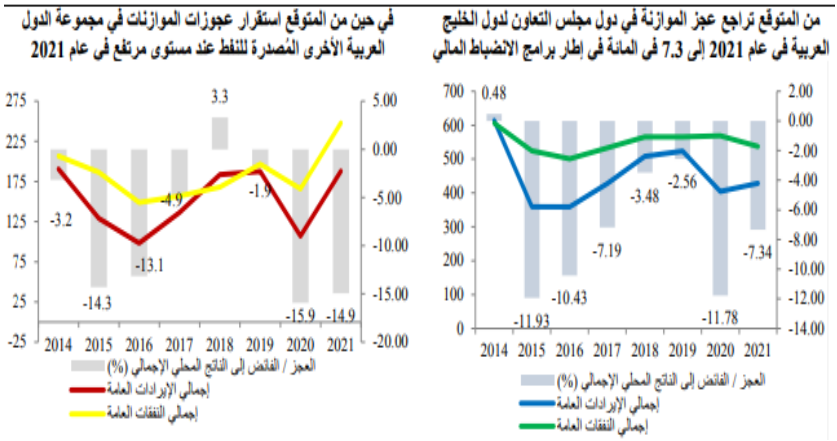

المصدر: صندوق النقد العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

4.1.1.4 الانعكاس على سوق العمل:

كان للصدمة التي أحدثها كوفيد 19 تأثير مزدوج على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتسبب في ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ إذ فقد ملايين العمال وظائفهم نتيجة تدابير الاغلاق بكل القطاعات الاقتصادية، فمع انكماش اقتصاديات الدول العربية وانخفاض ايراداتها النفطية وغير النفطية خاصة السياحية والتجارية التي أثرت على الناتج، إضافة إلى عدم قدرة هذه الدول على الاستمرار في تقديم برامج التحفيز ودعم سوق العمل ادى إلى تراجع ساعات العمل نتيجة الإجراءات والتدابير الوقائية، وهو ما يظهر في الشكل الموالي:

الشكل 2: تطور ساعات العمل وفرص العمل بدوام كامل المفقودة نتيجة وباء كوفيد-19

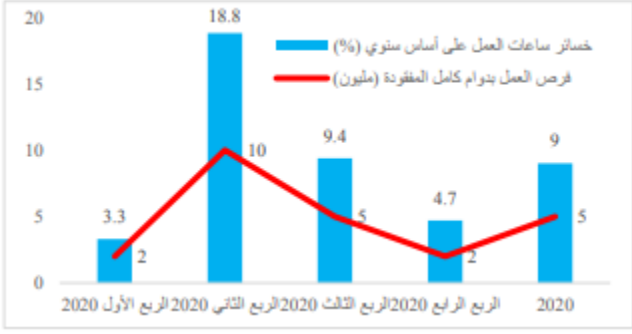

المصدر: صندوق النقد العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معظم مؤشرات الدول العربية سجلت تراجعا إذ فقد حوالي 5 ملايين وظيفة بدوام كامل وانخفاض لعدد ساعات العمل بنسبة 9% عام 2020 مقارنة بنسبة 2019[1]، وأكبر تراجع سجل في الربع الثاني لعام 2020، إذ تراجع بنسبة 18,8 %.

وتبعا لانخفاض ساعات العمل بدوام كامل شهدت معدلات البطالة تزايدا في مختلف الدول العربية ولو بشكل متفاوت وذلك تبعا للحزم التحفيزية المتبناة من قبل كل دولة وهو ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول 6: معدل البطالة في الدول المصدرة للنفط سنتي 2019-2020 والحزم التحفيزية

	السعودية	الإمارات	البحرين	الكويت	قطر	الجزائر	عمان	العراق
2019	5,6	2,4	0,7	1,2	0,1	11,4	2,7	12,8
2020	8,5	5,0	4,1	6,8	3,5	12,8	5,0	12,8
الحزم	69	76	22	02	34	02	20	02

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على معطيات: صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، الاصدار الثالث عشر، مرجع سبق ذكره، ص28؛ صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، 2020، ص304.

يوضح الجدول أعلاه التراجع الكبير في عدد العمالة وفقدان مناصب العمل المتفاوت من دولة لأخرى تزامنا مع مستوى تشديد الإجراءات الاحترازية وسياسة الحكومة التدخلية للحد من فقدان الوظائف بحسب الحيز المالي المتاح.

2.1.4 الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للتوازن الخارجي:

على صعيد التوازن الخارجي فإن سياسة الاغلاق التام أو الجزئي والقيود والإجراءات المصاحبة لكبح جائحة كورونا أثرت على حركة التجارة العالمية والعربية على حد سواء، وفيما يلي عرض الأداء لموازين المعاملات التجارية للدول العربية المصدرة للنفط:

(1)- صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص28.

الجدول 7: موازين مدفوعات الدول المصدرة للنفط **مليار دولار**

البيان	2019	2020
دول الخليج العربي	298	190,2
الميزان التجاري	770,2	608,5
الصادرات	– 472,2	-418,3
الواردات	– 72,7	-74.9
ميزان الخدمات والدخل	– 18,3	-120,8
صافي التحويلات	97	- 5,5
الميزان الجاري		
الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط	29,6	– 6,9
الميزان التجاري	145,2	83,3
الصادرات	– 115,5	– 90,1
الواردات	– 33,4	– 23,5
ميزان الخدمات والدخل	5,1	47
صافي التحويلات	1,3	- 25,7
الميزان الجاري		

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67.

على ضوء معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن تطورات ميزان المدفوعات عرفت تراجعاً وهو ما يعكس انخفاض الصادرات والواردات نتيجة سياسة الاغلاق والقيود المفروضة على التجارة الدولية في ظل الجائحة للحد من انتشار الجائحة.

2.4 الإجراءات المتخذة لمجابهة تداعيات جائحة كورونا:

نتيجة لما ألقته التطورات في السوق النفطية العالمية من تأثيرات سلبية على سوق النفط العربي والمترجم بالتراجع الحاد في الطلب والعرض والأسعار وانعكاسات على التوازن الداخلي والخارجي للدول العربية عمدت الدول إلى اتخاذ جملة من التدابير سواء في إطار منظمة الأوبك أو على المستوى الاقليمي لكل دولة.

1.2.4 الإجراءات المتخذة في إطار منظمة الأوبك:

باعتبار جل الدول العربية عضوة في الأوبك فقد ساهمت في اتخاذ جل القرارات اقراراً وتنفيذاً ومن جملة القرارات المتخذة في إطار منظمة الأوبك ما يلي:

✓ خفض قياسي للإنتاج: توصلت دول (أوبك+) وبعض منتجي النفط كالولايات المتحدة إلى انفاق خفض الإنتاج خلال شهر أبريل 2020، ليبدأ إجراء الخفض على إجمالي الإنتاج من النفط الخام بمقدار 9,7 مليون/برميل مطلع شهر مايو 2020 لفترة أولية تدوم شهرين تنتهي في 30 يونيو 2020 كمرحلة أولية ثم التخفيض بـ 7,7 مليون برميل/يوم لمدة ستة أشهر من 1 يوليو 2020 إلى 31 ديسمبر 2020، ليتبع بتخفيض قدره 5,8 مليون برميل/يوم لمدة ستة عشر شهر من 1 يناير 2020 إلى 30 أفريل 2022 وفق الأساس المرجعي أكتوبر 2018 عدا المملكة العربية السعودية وروسيا بأس مرجعي 11 مليون برميل/يوم وذلك في الاجتماع العاشر لمنظمة الأوبك في 12 أفريل 2020.[1]

✓ تم تعديل الانفاق الخاص بخفض الإنتاج في الاجتماع الوزاري الحادي عشر لدول (أوبك +) المنعقدة في 06 جوان 2020 وذلك بتمديد المرحلة الأولى بمدة شهر واحد لينتهي في 31 يوليو 2020 وإلزامية الدول الت لم تتمكن من الالتزام بالاتفاق سيتعين عليها التعويض عن طريق خفض الإنتاج المتفق عليه خلال الشهور التالية (جويلية، أوت، سبتمبر 2020).[2]

✓ تعديل الإنتاج بشكل طوعي بمقدار 0,5 مليون برميل/اليوم من 7,7 مليون برميل/اليوم إلى 7,2 مليون برميل/يوم وذلك في الاجتماع الثاني عشر لمنظمة الأوبك المنعقدة في 03 سبتمبر 2020.[3]

✓ رافقت هذه الإجراءات لمنظمة الأوبك إجراءات من منظمات آخرى كمجموعة العشرين التي أكدت على أهمية التقيد والالتزام بحزم الإجراءات لتعزيز الأنشطة الاقتصادية وضمان استقرار قطاع الطاقة كما التزمت الدول الأعضاء في المنظمة الافريقية لمنتجي البترول غير الأعضاء في أوبك في الجهود الزامية لتحقيق استقرار سوق النقد من خلال إجراءات تعديلات هي الأخرى على إنتاجها.

(1)- OPEC, **The 10th OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes**, 12avril 2020, sur le site : https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/5891.htm
(2)- OPEC, **The 11th OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes**, 06 June 2020, sur le site: https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/5966.htm
(3)- OPEC, **The 12th OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes** , 03December 2020, sur le site : https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/6257.htm

2.2.4 الإجراءات المتخذة على المستوى الاقليمي أو المحلي لكل دولة:

عمدت بعض الدول العربية المصدرة للبترول إلى إجراءات طوعية لمجابهة تداعيات الجائحة ومن أهمها نجد:[1]

✓ تخفيضات اضافية وطوعية على الإنتاج خلال شهر يونيو 2020 ويخص العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة حيث أكدت السعودية عن تخفيض بكمية اضافية بلغت مليون برميل يومياً بالموازاة مع التخفيض الذي التزمت به في إطار منظمة الأوبك، والكويت فقد بادرت بتخفيض إنتاجها من النفط طواعية بـ 80 مليون يومياً أما الإمارات فقد قررت التخفيض بمقدار 100 ألف برميل يومياً دعماً لإعادة التوازن لسوق النفط العالمي.

✓ وقف الإنتاج من حقل الخفجي المشترك بين المملكة العربية السعودية والكويت خلال شهر جوان 2020 لمدة 30 يوم.

✓ تخفيضات طوعية إضافية من طرف السعودية على إنتاجها بقيمة 1 مليون برميل/ يوم خلال شهري فيفري ومارس 2021.[2]

وتجدر الاشارة أن بداية تنفيذ قرارات أوبك والإجراءات الاقليمية كان لها الأثر الايجابي على أسعار النفط التي بدأت تعرف نوعاً من الانتعاش بداية من شهر ماي ويعود ذلك إلى تراجع المخاوف لدى المستثمرين بشأن تخمة العرض النفطي (إجراءات التخفيض) وبروز أمل لدى مستثمرين بشأن تعافي الطلب على النفط في ظل تخفيض قيود وتدابير العزل فبالرغم من ضعف وتيرة التعافي.

5. الخاتمة:

تواجه البلدان العربية المصدرة للنفط على غرار دول الأوبك صدمة مزدوجة تتمثل في تهاوي أسعار النفط وتراجع للطلب النفطي العالمي وتخمة في المعروض النفطي بسبب تفشي جائحة كورونا، هذه الصدمات المتشابكة التي مست اقتصاديات هذه الدول كان لها أثر بالغ على الأداء الاقتصادي الكلي وفق توازناته الداخلية والخارجية،

(1) - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية**، الربع الثاني 2020، الكويت، ص ص59-60.

(2) - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية**، الربع الأول 2021، الكويت، ص61.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ عرف الطلب والعرض النفطي العالمي تراجع حاد ترجم بتهاوي الأسعار بلغت ذوتها في الربع الثاني لعام 2020 سيتراجع قارب 35 % .

✓ عرفت مختلف النفوط تراجعاً حادا بعد أن كانت تفوق عتبة 60 دولار أمريكي/برميل لتصل إلى 17,7 دولار/برميل في شهر أفريل 2020.

✓ انعكست الجائحة سلبياً على متغيرات السوق النفطية للدول العربية المصدرة للنفط أين تراجعت كمية إنتاج النفط الخام بنسب تتراوح بين 6 % و 12 % لعام 2020 وانخفاض لكمية الصادرات النفطية بمستوى 1,8 مليون برميل مقارنة للربع الثاني لعامي 2019-2020، وتراجع لقيمة صادرات النفط 25 مليار دولار، وذلك على خلاف الانفاق لخفض الإنتاج وتهاوي أسعار النفط أو انخفاض ايرادات الصادرات النفطية للدول بأكثر من 270 مليار دولار.

✓ انعكست الصدمة المزدوجة لتهاوي أسعار النفط وتراجع الطلب النفطي العالمي سلباً على توازناتها الداخلية خاصة معدلات النمو التي عرفت في مجملها انكماشاً حدد بنسبة 5,2 %.

✓ تواجه الدول العربية المصدرة للنفط أوضاع مالية صعبة (حرجة) نظراً لحجم الانفاق الحكومي المطرد وارتباطه بالأسعار العالمية للنفط باعتباره أحد محددات التي تستند إليها تقديرات موازناتها العامة التي عرفت عجوزات مالية قاربت 12,7 % مما فرض ضغوطات في مجال الانفاق العام لتمويل حزم الإجراءات الوقائية والتحفيزية ودعم التعافي للتخفيف من أثار الجائحة على خلفية الأزمة للسوق النفطي بسبب الجائحة وآثارها الاجتماعية خاصة ما يخص سوق العمالة أين فقدت الدول العربية حوالي 5 ملايين بأكبر تراجع في الربع الثاني لعام 2020 بنسبة بلغت 18,8 %.

✓ تأثرت معدلات التضخم في معظم الدول العربية بآثار متباينة بسبب مخلفات الأزمة الصحية أين عرفت ارتفاعاً بحوالي 1,79 % لهذه الدول.

✓ عرفت معظم الدول عدة تدابير لابقاء على الوظائف ودعم الأسر من خلال عدة برامج وحزم مالية تفاوتت من دولة لأخرى.

✓ على الصعيد الخارجي أدت سياسة الإغلاق وقيود كبح الجائحة إلى تأثر التجارة العالمية والعربية منها مما أثر على أداء موازين المعاملات التجارية بتراجعها.

✓ فرض الوضع الحرج على الدول العربية النفطية تبني إجراءات احتوائية سواء على مستوى منظمة (أوبك +) أو على المستوى الاقليمي لكل دولة ضمن إطار التخفيض القياسي للإنتاج والتخفيض الطوعي لبعض الدول خوفاً من تهاوي الأسعار النفطية.

✓ كشف الانخفاض الأسعار النفط عن ضعف وهشاشة الاقتصاديات المعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية (الجزائر، العراق...الخ)

التوصيات: انطلاقا من النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

✓ بالنظر لانعكاسات أو مخلفات الجائحة على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط بات على حكومات هذه الدول السعي لتخطي هذه الانعكاسات بدءًا بالتركيز على الاستجابة للطوارئ الصحية.

✓ ضرورة ضبط الأوضاع المالية بعيد عن التقلبات المستمرة لسوق النفط من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي.

✓ ضرورة قيام الحكومات بترتيب استجاباتها زمنياً ووفقاً لأوضاعها المالية بالنظر للسياسات التدخلية للحكومات من خلال تكييف الحيز المتاح من المالية العامة بإعادة تحديد الأهداف ذات الأولوية من جانبي الايرادات والنفقات.

✓ ضرورة توجيه الدعم المالي المؤقت للأسر والشركات المتضررة دعماً للتنسيق الاجتماعي والاقتصادي.

✓ ضرورة العمل المتكامل في إطار منظمة أوبك بإيجاد آليات أو إجراءات لمجابهة تداعيات الأزمة بعيد عن سيطرة الدول الكبرى.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، 2020.

- صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، الاصدار الثالث عشر، أبو ظبي، أفريل 2021.

- صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، الاصدار الثاني عشر، أبو ظبي، أوت 2020.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية**، الكويت، أعداد مختلفة.

المراجع الأجنبية:

- ILO, ***ILO Monitor : COVID-19 and the world of work****, seventh edition,* Genève, 25 january2021.
- International Monetory Fund, ***World Economic Outlook Update*** , Washington, 26 january 2021.
- OPEC ,**OPEC Monthly Oil Market Report**, Vienna, january 2021.
- OPEC, **The 10th OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes**, 12 avril 2020, sur le site : https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/5891.htm
- OPEC, **The 11th OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes**, 06 June 2020, sur le site: https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/5966.htm
- OPEC, **The 12th OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes** , 03 December 2020, sur le site : https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/6257.htm
- UNCTAD,***Global Trade Update***, Genève, 2021.